رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٠ / ٦ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١٥ / ٨ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٤

دور القيادة السياسية وتوظيفها للسياسة الخارجية في تحقيق الاستقرار الداخلي للأنظمة السياسية (السلطان قابوس بن سعيد أنموذجاً)

The Role of Political Leadership and its Utilization of Foreign Policy in Achieving Internal Stability of Political Systems (Sultan Qaboos bin Said as a Model)

م.م. حسين علي حبيب
Asst. lect. Husein Ali Habib
جامعة الكوفة / كلية الفقه
University of Kufa / College of Jurisprudence
huseina.zwein@uokufa.edu.iq

أ.د. محمد حسن دخيل
Prof. Dr. Mohammad Hassan Dakhil
جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية
University of Kufa / Collage of Political Sciences
muhammedh.dakheel@uokufa.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يركز البحث على الدور القيادي للسلطان قابوس بن سعيد في ترسيخ سياسة خارجية متوازنة لعُمان، مستندة إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي شكلت قاعدة ثابتة في نهج السياسة العُمانية، ومن بين هذه المبادئ، التعاون والاحترام المتبادل مع الدول الأخرى، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتجنب المشاركة في العمليات العسكرية. كما سعى السلطان إلى بناء علاقات دبلوماسية قائمة على الصداقة والتفاهم، مع الحفاظ على علاقات طيبة مع مختلف دول العالم، وهو ما تجسد في دبلوماسية الوساطة وبناء السلام التي انتهجتها السلطنة. هذه السياسة المدروسة جعلت عُمان تحتفظ بموقعها كدولة محايدة ومستقلة رغم التحديات الإقليمية والدولية. ولذلك شرع البحث في تناول طبيعة علاقة السلطنة الخارجية مع الدول العربية والكبرى وكيف استطاعت الحفاظ على استقلاليتها في بيئة سياسية إقليمية شديدة التعقيد، حيث التجاذب الدولي والصراعات والنزاعات، وكيف تمكّنت من استثمار سياستها الخارجية في تحقيق الاستقرار الداخلي.

في الختام، يوضح البحث أن نهج السلطان قابوس في السياسة الخارجية لم يكن مجرد استجابة للظروف الراهنة، بل استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار لعُمان، وتعزيز دورها في الساحة الدولية كوسيط موثوق ومحايد.

الكلمات المفتاحية: "قابوس بن سعيد "، "السياسة الخارجية العُمانية "، "علاقات دولية "، " عدم الانحياز "، " الاستقرار السياسي "

Abstract

The research focuses on the leadership role of Sultan Qaboos bin Said in establishing a balanced foreign policy for Oman, built on a set of fundamental principles that have become a stable foundation for Omani diplomacy. These principles include cooperation and mutual respect with other nations, non-interference in the internal affairs of countries, and avoiding participation in military operations. Sultan Qaboos also sought to build diplomatic relations based on friendship and understanding while maintaining good relations with various countries around the world. This was reflected in Oman's mediation diplomacy and peace-building initiatives. Such a well-considered policy allowed Oman to maintain its position as a neutral and independent state despite regional and international challenges .Consequently, the research examines the nature of Oman's external relations with Arab countries and major powers and how it has managed to preserve its independence in a highly complex regional political environment characterized by international rivalries and conflicts. The study also explores how Oman's foreign policy has been leveraged to achieve internal stability .In conclusion, the research highlights that Sultan Qaboos's approach to foreign policy was not merely a response to immediate circumstances but a long-term strategy aimed at ensuring Oman's security and stability while enhancing its role on the international stage as a trusted and neutral mediator.

Keywords: "Qaboos bin Said", "Omani foreign policy", "international relations", "non-alignment", "political stability".

المقدمة

أصبحت السياسة الخارجية ظاهرة ومفهوم متطور يحكمها نسق دولي ناتج عن تعاظم مرتكزات الاعتماد المتبادل بين الدول، فضلاً عن التزايد المُطرد في عدد من قضايا السياسة الخارجية وتنوعها[١].

يعرِّف روزيناو السياسة الخارجية بأنّها "منهج للعمل يتَّبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معيّن في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحدَّدة سلفاً"[٢]. ان صنع السياسة الخارجية يخضع أساساً للسياسة الداخلية، فالسياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، وأنّ صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد –القيادة– أو على مستوى الجماعة –طبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية– [٣]. وأنّ العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية علاقة وطيدة فكلاهما يتأثّران ويؤثّران على بعضهما، وفي هذا المجال كتب غريغوري فلاين "لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في عالم اليوم"[٤].

تخضع عملية صنع السياسة الخارجية أساساً للمُمثلين الرسميين للدولة (رئيس الوزراء، رئيس الجمهورية، الملك، الأمير) وفقاً للنظام السياسي لكل دولة، وهؤلاء يصنعون السياسة الخارجية بالاستناد الى منظومتهم الفكريّة والعقائدية والقيميّة الخاصة بدولتهم مع الاستعانة بالخبراء والمختصين. أمّا تنفيذ هذه السياسة فتتم بواسطة وزارة الخارجية[٥].

أهمية البحث : يسلط البحث الضوء على أهمية القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار الداخلي من خلال توظيف السياسة الخارجية كأداة لتحقيق ذلك، مما يعزز الفهم الشامل للدور الذي تلعبه الدول والمجتمعات في العلاقات الدولية، ويساهم في بناء تفاهم أفضل بين الدول وتعزيز السلم والاستقرار في العالم، فمن خلال دراسة ذلك يمكن الحصول على فهم أفضل لكيفية تأثير السياسة الخارجية على الداخلية.

كما تُعد دراسة تجربة السلطان قابوس بن سعيد أنموذجاً جيداً لتحقيق الاستقرار الداخلي، حيث تمكّن من الحفاظ على استقرار سلطنة عُمان لمرحلة تاريخية طويلة استمرت ما يُقارب الخمسة قرون، ومن خلال دراسة هذه التجربة، يُمكن معرفة الأسس والمبادئ التي استند عليها السلطان قابوس في سياسته الخارجية وتعامله مع مختلف دول العالم حيث حافظ على استقلالية الدولة من التأثيرات الخارجية، مما انعكس في على استقرار الدولة الداخلي.

إشكالية البحث: تنطلق إشكالية البحث من سؤال رئيس مفاده (ما مدى فاعلية القيادة السياسية في توظيف السياسة الخارجية كأداة لتحقيق الاستقرار الداخلي للنظام السياسي؟).

ومن خلال هذا التساؤل تُطرح إشكاليات فرعية تتمثل في:

١– ما هي المبادئ والمرتكزات التي اعتمدها السلطان قابوس في سياسته الخارجية والتي يمكن توظيفها لتحقيق الاستقرار الداخلي؟

٢– كيف تمثلت طبيعة علاقات السلطنة الخارجية مع محيطها الإقليمي والدولي؟

فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث بفكرة مفادها أن للقيادة السياسية دورٌ فاعلٌ ورئيس في رسم السياسة الخارجية وتوظيفها كأداة مُهمّة في تحقيق الاستقرار الداخلي للدولة.

وفي ضوء ذلك سيتم تناول دراسة دور القيادة السياسية للسلطان قابوس بن سعيد ومدى تأثيره في الاستقرار الداخلي للدولة عن طريق التوازن في سياسته الخارجية، وفق المحاور الآتية:

المطلب الأول: السلطان قابوس بن سعيد ودوره في رسم السياسة الخارجية العُمانية

تمثلت العلاقات الخارجية العُمانية بالعزُلة، فبعد وفاة السلطان (سعيد بن سلطان) عام ١٨٦٥ انقسمت السلطة بين ولديه ثويني بن سعيد حاكماً في مسقط وماجد بن سعيد حاكماً في زنجبار، وبذلك أصبحت هناك سلطنتان منفصلتان. ونتيجة لذلك انقطعت العلاقات الخارجية عدا بريطانيا العظمى، ولم يهتم السلاطين بعد ذلك في إنشاء علاقات خارجية لانشغالهم في الوضع الداخلي، إضافة إلى إشراف الحكومة البريطانية على الشؤون الخارجية للسلطنة وتمثيلها في المحافل الدولة.

لم تكن عمّان عضواً في أي من المؤسسات الدولية حتّى عام ١٩٧٠، حيث كان السلطان سعيد بن تيمور لا يُفضِّل التعامل مع الأجانب، ويرغب أن تكون بلاده بمنأى عن التدخلات الخارجية لذلك صمّمَ على البقاء بعيداً عن العالم الخارجي، فلم يحاول فقط منع السفر من وإلى السلطنة، ولكن العلاقات الدولية الرسمية كانت شبه معدومة، فقط بريطانيا والهند لديهما قنصليات في مسقط؛ بينما قامت عدة دول أخرى مثل الولايات المتحدة وهولندا بتحديث على المعاهدات السياسية مع عُمان لكنها لم تحتفظ بأي مكاتب في البلاد، كذلك تمثلت العزلة بالقدر نفسه عن جيرانه من الدول العربية، فبالنسبة لعلاقاته مع السعودية لم تكن جيدة، حيث واجه الكثير من الاعتداءات والغارات على الأراضي العمانية وخصوصاً عبر واحة بريمي إضافة إلى الدعم السعودي للقبائل التي كانت ترفض حكم السلطان، أمّا علاقته مع إيران فكان ينظر إليها كتهديد أكثر من كونها حليفاً [٦].

شرع السلطان قابوس فور تسلّمه الحُكم إلى انفتاح السياسة الخارجية العُمانية على دول العالم، ذلك أنّ الدولة لا يمكن ان تعيش في عزلة في عالم يشهد مرحلة "الاعتمادية المتبادلة"، إذ كان لزاماً على الوحدات السياسية التفاعل المستمر فيما بينها، وطبيعة هذه التفاعل تحدد شكل النظام لدولي وهيكلته [٧]، ومن جهة أخرى أصبح تصرف أي دولة في البيئة الدولية يؤثِّر بشكل أو آخر على الدول الأخرى وبمعنى آخر "ان ما تفعله أمة ما يؤثر في باقي الأمم في النظام ذاته" [٨].

وفي هذا السياق يشير السلطان، إنّ حياة "العزلة التي كان يعيشها الشعب هنا كانت قاسية ومريرة"[٩]. فـ"سياسة الانغلاق لم تَعُدْ تُلائم العصر وأصبحت المصالح متشابكة وازدادت الحاجة إلى العلاقات الطيبة والانفتاح على العالم"[١٠]،

فكان هدف السلطان وحلمه هو النهوض بالواقع العُماني على المستوى الدولي واللحاق بركب الدول المتحضرة، فوضع خطةً منذ بداية حُكمه، تمثّلت بقوله:" خلال عشر سنين لا بد أن تصبح عمان بلدًا عصريًا في مستوى البلدان العربية الراقية. عندئذ نستطيع أن نقول إننا وصلنا إلى بداية الطريق، فمحاولة اللحاق بركب الحضارة والإمساك بالقرن العشرين ليست عملية سهلة" [١١].

انّ المُدرَك لكل دولة يتحدد في ضوء سعيها الى تحقيق المصلحة الوطنية لها فهو المحور والارتكاز والمُحرك لأي دولة وهو هدف ثابت ومستمر لسياستها الخارجية؛ "لأنّ السياسة الخارجية لا تنبثق فجأةً في أذهان صناع القرار، وإنّما هي نتاج خبرات الدولة السابقة وللمعتقدات السياسية والأيديولوجية التي تراكمت عبر الزمن"[١٢].

وبذلك باشر السلطان قابوس بوضع خطوط عريضة ثابتة تُمثِّل سياسة السلطنة في علاقاتها الخارجية والتي تساعد على تعزيز الاستقرار الداخلي من خلال انتهاج سياسة واضحة المعالم، أهمّها:[١٣]

١-انتهاج سياسة حُسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية.

٢-انتهاج سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات ودّية مع الدول الصديقة، من خلال سياسة بناء الجسور مع دول العالم.

ويُمكن إجمال السياسة الخارجية العُمانية بقيامها على مبدأ واحد وهو دبلوماسية السلام، فالسلام هو مطلب رئيس للاستقرار والعيش في ظل الأمن والأمان، وهو السبيل الوحيد للحفاظ على هيبة الدولة وممتلكاتها والحفاظ على هويتها وإرثها، بل الحفاظ على أبناء تلك الدولة وجعلهم يعيشون في عزة وكرامة واطمئنان وسكينة.

لم يكن لعُمان قبل عام ١٩٧٠ أي تمثيل دبلوماسي إلّا مع ثلاث دول فقط، وهي بريطانيا والهند وباكستان، وعندما تولى السلطان الحكم اعترفت به الحكومة البريطانية في ٢٩ يوليو ١٩٧٠ ثم المملكة العربية السعودية ثم الكويت. وبعد ذلك باشر السلطان بتحسين علاقات عُمان بمختلف الدول العربية[١٤]، إذ أوفد لجنة مساعي حميدة إلى الأقطار العربية وكان يطلق على هذه البعثة بـ (وفد الصداقة العُماني) بدأت زيارتها في ٢٥ يناير ١٩٧١ لتقوم بكسر عُزلة عُمان على صعيد السياسة الخارجية، حيث زارت هذه اللجنة (السعودية، والكويت، والأردن، والعراق، واليمن، ولبنان، والمغرب، والجزائر، ومصر) ودعا السلطان ممثلي جميع الدول لزيارة عمان [١٥].

كما أبدى السلطان استعداداً لمصالحة أنصار الإمامة اللاجئين إلى السعودية، فسمح لهم بالعودة أثناء زيارته للملك فيصل، ومن جهة أخرى زال الخلاف القديم على الحدود، كما أيدت الكثير من الدول العربية في محاربة السلطان قابوس لجبهة التحرير في ظفار، وانضمام عُمان إلى الجامعة العربية، فلا شك أن سياسة الانفتاح التي أبداها السلطان تحتاج إلى وقت طويل كي تنقُل عُمان من عهد العزلة إلى اللحاق بركب الدول المتحضرة [١٦].

وكانت عملية تغيير اسم الدولة رمزاً لوحدة البلاد وهو ما يُسهِّل على السلطنة استحصالها الاعتراف الدولي وبناء علاقات دولية بعد أن عانت العُزلة، وسرعان ما حصلت على عضوية جامعة الدول العربية في عام ١٩٧١، وتبع ذلك انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٧١، وإلى منظمة المؤتمر الإسلامي في فبراير ١٩٧٢، وإلى حركة عدم الانحياز في سبتمبر ١٩٧٣ [١٧].

وفي إطار توسع علاقات السلطنة مع دول العالم، وضع السلطان ركائز إضافية تتعلق بسياسة الدولة الخارجية منها [١٨]:

١- احترام القوانين والمبادئ والأعراف الدولية ودعم دور المنظمات الإقليمية والدولية لخدمة السلام والأمن والتعاون اقليمياً ودولياً .

٢- تدعيم العلاقات مع الدول العربية، والوقوف إلى جانب القضايا العربية والوحدة العربية في المجالات الدولية.

٣- الوقوف إلى جانب القضايا الدولية العادلة سواء في آسيا أو افريقيا أو غيرهما من القارات.

٤- ألّا تكون طرفاً في نزاعات المنطقة أو في الصراع بين الدول الكبرى.

ويوضح السلطان موقف السلطنة ودورها في القضايا الإقليمية والعالمية "اننا نسعى بكل طاقتنا وإمكانياتنا إلى الإسهام في خدمة قضايا السلام على كل المستويات الإقليمية والدولية ملتزمين في موقفنا بالوضوح والصراحة والموضوعية والنهج العقلاني في تناول الأمور"[١٩]. و"أن نؤدّي دورنا في خدمة قضية السلم العالمي"[٢٠].

ومن الأسس التي أرساها السلطان هو أن تكون القرارات عملية وقابلة للتنفيذ وأن تتسم الخطابات بالصدق والصراحة والواقعية، وترك المجاملات وألّا تكون الخطابات شكلية وتظاهرية، بل أن تكون قابلة للتنفيذ وملزمة[٢١].

ومع بداية عام ١٩٧٤ أكّد السلطان التخلص من العزلة إلى حد كبير وانعكاس مُخرجات السياسة الخارجية على الاستقرار الداخلي للبلاد، فقد ساهم هذا الأمر في شعور الأفراد أن بلدهم أصبح له مكانة بين دول العالم، وهو ما يعطيهم دفعة قوية من اجل مزيد من العمل ويجعلهم أكثر إيمانا بقضيتهم ويساعدهم على الاستقرار النفسي[٢٢].

وبناءً على هذه المبادئ والمرتكزات، انطلقت الدبلوماسية العُمانية على كل المستويات تنسج خطوط العلاقات بعقلانية وهدوء، وهذا ما جعلها حتى عام ١٩٩٧ ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع (١٣١) دولة كما تشارك في عضوية (١٠٤) من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، أمّا البعثات الدبلوماسية والقنصلية العمانية في الخارج فتبلغ (٥١) [٢٣]. وقد أكّد السلطان أن طريق الخروج من العزلة لم يكن بالأمر الهيّن بل كان ثمار جهد وتعب ومواصلة مستمرة [٢٤].

وفي خطابه بمناسبة العيد الوطني العاشر في ١٨ نوفمبر ١٩٨٠ استعرض السلطان خلاصة مبادئ السياسة الخارجية العُمانية قائلاً: "إنّنا نعتبر أنفسنا أعضاء في العالم الثالث، ونحن نفخر ونعتز بانتمائنا العربي، وليست لدينا رغبة في توريط أنفسنا في صراعات الدول العظمى أو خدمة مصالح الآخرين. كل ما نريده فقط هو أن نترك وكل بلدان المنطقة في سلام، وأن نلعب دورنا في خدمة قضية السلم العالمي، وهنا لا بد من أن نؤكد للجميع أن رغبتنا في السلام لا تنبثق من شعور بالضعف، نحن اذا تعرضنا الى أي عدوان فإننا سندافع عن بلدنا بكل قوانا" [٢٥].

تميّزت الإدارة والسياسة العُمانية بالواقعية والشفافية والصراحة في التعامل مع مختلف القضايا والتحديات، دون اللجوء إلى الانفعال أو الردود العاطفية أو التناقض في المواقف. وقد تميّزت السياسة الخارجية العُمانية بالواقعية والاعتدال والحكمة والمصداقية، مما ساعد على توسيع دائرة العلاقات الدولية للسلطنة وجعلها تحتل مكانة مرموقة في المجتمع الدولي.

المطلب الثاني: سياسة بناء الجسور مع دول العالم

ارتكزت علاقات السلطنة الخارجية على مبدأ ثابت، هو الوقوف على مسافة واحدة من كل الأقطاب سواء كانت إقليمية أو دولية، والتعامل مع الجميع بصورة متوازنة ودون انحياز أو تفضيل لدولة على أخرى.

لم يتعامل السلطان قابوس برد الإساءة بالإساءة ولا النكران بالنكران، بل قامت سياسته على التسامح والاحتواء والحوار وتصفية الخلافات، فعندما قامت حركة ظفار على استقطاب أنظمة عربية في نيل الدعم في محاربتها للسلطان كالنظام الليبي الذي احتضن المعارضة العُمانية ووجه الإذاعة في التهجم على السلطنة

والسلطان، وأيضاً بعض رموز النظام الثوري اليمني الجنوبي الذي كان يُغذي تمرد ظفار ويدعمه ويشتبك مع الجيش العُماني عبر الحدود [٢٦]، وكذلك حين انخرطت عُمان مع دول الجوار بتسوية مسألة الحدود، فقد عبّر السلطان عن نوايا إيجابية تجاه العديد من الدول العربية وخاصة دول الجوار إذ أخذ بمبدأ تصفير الخلافات لإزالة التوترات وللوصول إلى حالة من الاستقرار وتصفية الخلافات القديمة والمستجدة والبدء من جديد في بناء وتحسين العلاقات مع الأطراف العربية كلها سواء التي بادلتها العداء أو التي ظلّت صامتة [٢٧].

الفرع الأول: بناء الجسور مع المحيط العربي والإقليمي

سعى السلطان منذ بداية مسيرته إلى تسوية المشاكل الحدودية العالقة بين السلطنة ودول الجوار، حيث ورثت السلطنة الكثير من الحدود غير المستقرة، والتي قد تسبب لها مشاكل أمنية وسياسية واقتصادية تؤثّر بعلاقتها مع الدول التي تحدها [٢٨].مثّلت واحة البريمي محل نزاع بين عُمان وكل من الإمارات والسعودية، تقع هذه الواحات على الحدود الشرقية لكلا البلدين، وتضم قبائل تنحدر من هذه الدول الثلاثة منذ القرن التاسع عشر، واشتدّت حدّة هذه الخلافات الحدودية منذ عام بعدما تم الكشف عن وجود النفط فيها [٢٩]، ومن خلالها عملت السعودية على مهادنة القبائل واستخدام الأموال لكسب تأييدهم وحثهم على موالاتهم وبذلك ساعدت الإمامة في الخمسينيات [٣٠]، وساعدت حركة ظفار في بداية السبعينيات، لكن انتهى الصراع على واحة البريمي مبدئياً في عام ١٩٧٤ بعد إمضاء اتفاقية بين السعودية والإمارات. ورغم هذه النزاعات الا انها لم تؤثّر على علاقات عُمان مع الدولتين بل حافظت على علاقاتها الاقتصادية وتعاونها السياسي [٣١].

بدأ السلطان بقضاء معظم أوقاته في السفر إلى عواصم عربية مختلفة بحثاً عن دعم للنظام الجديد، فعقد لقاء للتقارب مع الملك فيصل، وحضر مؤتمرات عدم الانحياز ومؤتمرات القمة العربية عام ١٩٧٣، كما تم تسوية مشكلات الحدود السياسية بين مسقط وأبو ظبي والسعودية بموجب اتفاقية ١٩٧٤ والاتفاقية المعدلة لها في عام ١٩٧٧ [٣٢]، وأنهت السلطنة الخلافات الحدودية بصورة نهائية من خلال اتفاقيات رسم الحدود مع كل من السعودية في آيار ١٩٩١ ومع اليمن في أكتوبر ١٩٩٢، امّا الإمارات فقد جرت عدّة اتفاقيات بدأت منذ عام ١٩٨٧ ثم عام ١٩٩٤ ومن بعدها في آيار ١٩٩٩ والتي انتهت في اتفاقية عام ٢٠٠٢[٣٣].

أمّا فيما يتعلق بالعلاقات مع جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية فقد تم تسوية المشاكل وذلك باتفاقية عام ١٩٨٢ والتي نصت على عدم التدخل أي من الدولتين في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى[٣٤]، ولإلتزام الطرفين تم الإعلان في عام ١٩٨٥ عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين على مستوى السفراء، وتم ترسيم الحدود ما بينها وبين اليمن عام ١٩٩٢[٣٥].

ان طبيعة العلاقة التي أسس لها السلطان قابوس مع باقي الدول لا تحكمها المشاعر الشخصية ولا المصالح الضيقة بل تبقى تتماثل مع المصلحة العامة وكل ما هو ثابت ومفيد، فلم يتغير موقف السلطنة من مصر حتى بعد قتل السادات ورحيله، ولم تتغير علاقات السلطنة مع إيران حتى بعد رحيل الشاه وقيام الثورة الإيرانية، ولم تشهد العلاقة مع العراق منذ زمن صدام والى اليوم انقطاعاً ولم تغلق سفارة أو ينسحب سفير منها [٣٦].

فالتعاون والصداقة في العلاقات العربية بشكل أخص والعالم بشكل أعم هو ما يجب أن يحل محل علاقات البغضاء والتشاحن والصراعات، فعن طريق هذه المبادئ تعزّزت علاقات السلطنة مع دول الخليج الشقيقة وقوّت قضية السلام في المنطقة[٣٧].

وبهذا صرّح السلطان أنّ تعامل السلطنة هو واحد مع جميع الدول "أن عُمان ترفض أن تكون مصالحها وصداقتها حكراً لأي بلد" وأضاف "لسنا ملزمين أمام أية دولة إلّا عُمان"[٣٨].

وقد شهدت العلاقات العُمانية – الإيرانية تطورات متصاعدة في العلاقات بعد تولي السلطان قابوس الحُكم، ويعزو هذا التطور إلى عدِّ ايران ثالث دولة بعد بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية تعترف بشرعية حكم السلطان قابوس كما أعلنت عن دعمها الكامل له[٣٩].

تتفرد علاقات إيران مع سلطنة عمان بامتداداتها التاريخية والاستراتيجية واعتبارات المسؤولية المشتركة بين البلدين عن تأمين مضيق هرمز. وكان حرص السلطان قابوس على دعم علاقات بلاده مع إيران «الإمبراطورية» وبعدها إيران «الجمهورية الإسلامية» ، سبباً رئيساً في حرص إيران على وضع سلطنة عمان في مرتبة خاصة من العلاقات بعدِّها الصديق الوحيد من بين باقي دول مجلس التعاون الخليجي[٤٠].

واستمرّت هذه العلاقة بتعاون ثنائي وثيق في المجال العسكري من خلال إجراءات مناورات مشتركة لتوفير أمن مضيق هرمز في عام ١٩٩٣ [٤١]، وفي عام ١٩٩٩ تأسست لجنة الصداقة العسكرية الإيرانية – العُمانية لتطوير الجانب العسكري وبموجبها أجرت إيران مناورات عسكرية بين مضيق هرمز وجزيرة أبو موسى [٤٢]، وفي عام ٢٠١٠ وقّعَت عُمان وإيران اتفاقية أمنية في تعزيز التعاون العسكري بين البلدين [٤٣]. كما توصل الجانبان الى اتفاقية تفاهم مشترك حول تعيين الحدود البحرية بين بلديهما في ٤ سبتمبر ٢٠١٦ [٤٤]، وتم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون العسكري في نيسان ٢٠١٩، وتوقيع اتفاقية مد أنبوب لنقل الغاز الإيراني إلى سلطنة عُمان[٤٥].

أمّا علاقات السلطنة مع مصر والسعودية فكانت متميزة أيضاً عن غيرها، فكانت مصر من أولى البلدان العربية التي أقامت مع عُمان علاقات دبلوماسية في فبراير ١٩٧١ وكانت أول قنصلية لسلطنة عُمان في القاهرة، كما تعززت علاقات عُمان بمصر بعد زيارة السلطان قابوس الى القاهرة في ديسمبر ١٩٧٢ [٤٦]، واستمرت هذه العلاقات الوطيدة حتى بعد اعلان مصر عن توقيع معادة سلام بينها وبين إسرائيل في عام ١٩٧٩ [٤٧].

أمّا طبيعة علاقة السلطنة مع السعودية فتتجسد بقول السلطان: "علاقتنا علاقات أخوية ممتازة، وعلاقات الأسرة الواحدة. لسنا بغرباء عن بعض لكي نقيم علاقاتنا؛ لأننا شيء واحدة في الحقيقة، وفي هذه البقعة من الأرض، والحمد لله لا توجد في علاقتنا أية شوائب"[٤٨].

رغم مواقف السلطنة المُخالفة للتوجهات السعودية في الكثير من القضايا، وتوتر العلاقات السياسية بين الطرفين، وخصوصاً آخرها رفض السلطنة حالة المقاطعة التي فُرِضَت على قطر عام ٢٠١٧، إلّا أنّ العلاقات عادت من جديد بعد أول زيارة قام بها السلطان هيثم بن طارق منذ توليه الحُكم إلى المملكة العربية السعودية وفي ظِلّها تم إنشاء مجلس التنسيق السعودي العُماني في ١١ يوليو ٢٠٢١ [٤٩]. ويهدف هذا المجلس إلى " وضع رؤية مشتركة لتعميق واستدامة العلاقات بين البلدين، كما يهدف إلى رفع مستوى التكامل بين البلدين في

المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والتنمية البشرية، بالإضافة إلى وضع إطار للاتفاقيات والمشروعات المشتركة بين البلدين"[٥٠].

الفرع الثاني: بناء الجسور مع الدور الكُبرى

وفيما يتعلّق بعلاقات السلطنة مع الدول الكبرى، فتعود العلاقات الرسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى سبتمبر عام ١٨٣٣ حيث عُقِدَ معاهدة صداقة وتجارة بين الطرفين[٥١] وبذلك تكون الولايات المتحدة أول من ارتبطت مع السلطان سعيد بن تيمور بمعاهدة تجارية رسمية على أساس من الدبلوماسية[٥٢]، واعتمد السلطان سعيد بنود هذه المعاهدة كنموذج صيغت على أساسه المعاهدات التي أبرمها مع كل من بريطانيا وفرنسا [٥٣]، ومنذ عام ١٨٣٨ صار للولايات المتحدة قنصلية في مسقط [٥٤].

ظلت المعاهدة مع الولايات المتحدة سارية المفعول حتى عام ١٩٥٨ ومن ثم استبدلت بمعاهدة جديدة للصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية بين الطرفين [٥٥]، ومنذ عام ١٩٧١ بدأت العلاقات الأمريكية العُمانية بالتوطيد إذ أعلن السلطان قابوس بعد زيارته للندن في تموز ١٩٧١ بأن إقامة علاقة مع الولايات المتحدة الامريكية يعد امرا حتمياً وضرورياً، فقد ساندت الحكومة الامريكية مالياً وفنياً الحكومة العُمانية في حربها ضد ظفار، كما تم افتتاح أول سفارة أمريكية لها في مسقط عام ١٩٧٢[٥٦].

وتعد السلطنة من أولى الدول العربية التي عقدت اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في نيسان ١٩٨٠ (٥٧)، والتي شملت تأجير قاعدتي السيب وتومبر مقابل مساعدات اقتصادية وعسكرية [٥٨]، وفي هذا الشأن ذكر السلطان ان إعطاء هذه التسهيلات للولايات المتحدة الامريكية قائم على إيجاد توازن قوى في المنطقة [٥٩].

وقد أصدرت حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وسلطنة عمان في ٨ نوفمبر ٢٠٢٢ بياناً مشتركاً، استذكاراً لمعاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية التي وقعت عليها الدولتان منذ عام ١٩٥٨ واحتفاءً بالعلاقات الأمريكية العُمانية[٦٠].

بينما ظل الجمود يخيّم على العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، ويرجع ذلك بسبب المساعدات التي كان يقدمها الاتحاد السوفيتي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ومن ثم الى ثوار ظفار[٦١]، واستمرت العلاقات في التذبذب حتى بعد انتهاء ثورة ظفار وذلك بإعلانات الحزب الشيوعي السوفيتي باستمرار الثورة، فقد عدّت انتصار قوات السلطان هو انتصار للسياسة الغربية في المنطقة [٦٢]، ومن جهة أخرى استمرت خطابات السلطان في إدانة سياسة التوسع السوفيتي ومحاربة خطر الشيوعية كما أدان الاحتلال السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٨٥ حيث شهد الوضع انفراجاً في العلاقات العُمانية السوفيتية وتم الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية فيما بينهما وتم تبادل السفراء غير المقيمين في نهاية آيار ١٩٨٦[٦٣].

أمّا العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية، فبدأت بعد أن توقفت الصين عام ١٩٧٢ عن دعم حركة ظفار وإظهار حسن النوايا تجاه نظام السلطان قابوس [٦٤]، وهذا ما شجّع عُمان على الاعتراف بالصين الشعبية في ٢٥ آيار ١٩٧٨ حيث تم التبادل الدبلوماسي فيما بينهما، وتطورت العلاقات بين الدولتين سريعاً حيث تم افتتاح سفارة صينية في مسقط عام ١٩٧٩، واستمرت زيارات السلطان إلى العديد من دول العالم[٦٥].

بالإضافة إلى العلاقات التي وثّقها السلطان مع الدول الكبرى، حرص السلطان أيضًا على توثيق الصلات بين السلطنة والهند وباكستان، فلا تزال السلطنة تعتمد في عمالتها على العناصر الوافدة من الهند بصفة خاصة فهي تعدّ الهند حليفاً تقليدياً وتاريخياً للسلطنة، كذلك ارتبطت بعلاقات مع كوريا الجنوبية التي تمتلك العديد من الامتيازات الخاصة بالمصايد، وارتبطت بروابط اقتصادية وثيقة مع اليابان التي منحتها العديد من امتيازات التنقيب عن النفط وغيره من الموارد الطبيعية وبذلك ضمّنت علاقات قويمة مع مختلف الدول وحظيت بالشرعية الدولية [٦٦].

ان العلاقات الودية التي اتّبعها السلطان قابوس تميّزت بالواقعية والتوازن، غير أن ذلك لم يمنعه من انتقاد بعض مواقف المنظمات والدول وخصوصاً العربية منها. فقد شخّص السلطان أهم المعوقات في العلاقات العربية المشتركة، منها، الفردية وعدم صراحة العرب ومجاراة الجميع في وقت واحد، وعدم رغبة بعضهم في التعاون العربي المشترك[٦٧].

ورغم أن سياسة السلطان تخلو من الانتقادات الموجهة الى الحكام، فقد جسّد نقده على المواقف فقط، وفي ذلك انتقد دول المؤتمر الإسلامي تجاه قضايا الأمة وخاصة الحرب العراقية الإيرانية "ورأينا أن المؤتمر الإسلامي، مساعيهم ما أثمرت عن شيء، لأنهم أرادوا أن يرضوا الطرفين" فكانوا يرضون كل طرف بالكلام الذي يعجبه[٦٨].

انتهج السلطان قابوس سياسة خارجية مستقلة ولم يأخذ جانباً في الصراعات الإقليمية، فقد مارس سياسة المفاوضات والوساطة الدبلوماسية لحل الأزمات والحروب التي شهدتها المنطقة عن طريق لغة الحوار والجلسات المغلقة والدبلوماسية الهادئة [٦٩].

وبالتالي امتازت دبلوماسية الحياد العُمانية بجملة من المرتكزات الأساسية والتي تمثلت في:

أولاً– التزام حالة عدم الانحياز:

ان السمة المميزة للسياسة الخارجية العُمانية هي موقفها الحيادي الذي تلتزم به دبلوماسيتها من الأزمات والصراعات الافليمية والدولية وعدم انحيازها لأحد أطراف النزاع، وحالة عدم الانحياز هذه قد أكسبتها ثقة المجتمع الدولي سواء كانت هذه الدول طرفاً في النزاع أم لم تكن طرفاً فيه، وأنّ سلطنة عُمان تصادق من يصادقها، ولا تُعادي من يعاديها إلّا في حالة الدفاع عن النفس.

ثانياً– عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى:

بالرغم من وجود تعقيد وعدم اتفاق في تحديد مفهوم التدخل لكن يمكن فهمه ضمن سياق الإكراه وهو "التدخل في شؤون دولة أخرى لإرغامها على فعل معين" [٧٠]. واتّبع السلطان قابوس هذه السياسة كمبدأ عام في سياسته الخارجية إذ ليس من حق أي دولة ان تتدخل بالشأن الداخلي العُماني كما لا يحق لعُمان أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويأتي ذلك دعماً في حق الشعوب في تقرير مصيرها واحتراماً للمواثيق الدولية، فقد نصت المادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ (للأمم المتحدة) أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما".

ثالثاً– الإيجابية في الحياد:

تتميز السياسة العُمانية بالحياد الإيجابي الذي يتضمن عدم تحيز لأي طرف على حساب الآخر، إضافةً إلى دعم القضايا العادلة على المستوى العالمي. وقد أكد السلطان قابوس في سياسته الخارجية على أهمية دعم دور المنظمات الإقليمية والدولية في تحقيق السلام والأمن وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتعزيز العلاقات مع الدول العربية ودعم القضايا العربية والوحدة العربية في المنتديات الدولية، والدعوة لدعم القضايا الدولية العادلة، سواء في آسيا أو أفريقيا أو غيرها من القارات.

رابعاً- دبلوماسية الوساطة وبناء السلام:

تميزت سياسة السلطان قابوس منذ توليه مقاليد الحُكم في التأكيد على مبدأ السلام وأن عُمان ستنتهج وفقاً لمبادئها دور الوساطة في النزاعات والأزمات الإقليمية والدولية وتفتح أبوابها لكل من يرغب بالمساعدة العُمانية، وذلك تعزيزاً للأمن والسلم العالمي. فما فتئت الدبلوماسية العُمانية من الدعوة إلى إحلال السلام بدل الخلاف وامتنعت في المشاركة في الحلول المتمثلة بقطع العلاقات الدبلوماسية أو التدخلات العسكرية، طالما أن باب الحوار مفتوح وممكن.

ونتيجةً لتلك المرتكزات، أصبحت السياسة الخارجية العُمانية تتسم ببعض الخصائص والذي رسمها ووضع مبادئها السلطان قابوس بن سعيد، ويمكن بيان هذه الخصائص كما يلي[٧١]:

١- **النظرة التكاملية والتوازن،** ركّزت السياسة العمانية على مفهوم التعاون الإقليمي والدولي، فقد دعا السلطان قابوس ومنذ وقت مبكر من توليه الحكم إلى ضرورة التعاون الشامل بين دول المنطقة في شتى المجالات الدفاعية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فهي ضرورة لازمة لا غنى عنها، ومن دونها لا يمكن تحقيق الاهداف المنشودة أو التغلب على العقبات التي تحول دون بلوغ الهدف أو تؤخِّر الوصول إليه. أمّا التوازن الذي سعى إليه السلطان فيقصد به التوازن بين مصالح الداخل ومصالح الخارج، فسعادة الانسان واستقراره لا يتحققا إلا عبر السلام الدولي، والاحترام المتبادل بين الدول، وهذا ما جعل عُمان تنأى بنفسها عن أي صراعات او ازمات مرت بها المنطقة، بحيث انها تتخذ قرارتها برؤية استشرافية للوقائع تأخذ باعتباراتها المصلحة الوطنية في المقام الأول.

٢- **الفلسفة العقلانية،** ويُقصد بها الفلسفة التي تتعامل بها عمان بعيداً عن العواطف العابرة، بل في التأني في اتخاذ القرارات ودراستها بشفافية، والتعامل الملموس مع الواقع على قدر ومكانة الآخر، وهذه الرؤية قادتها إلى مكانة ودور بارزين.

٣- **الحياد والبعد عن الاستقطاب،** هذا ما جعلها قادرة في التعامل مع جميع الاطراف دون خلق عدوات مع احد.

٤- **الحوار وسيلة لاستخلاص الحقوق المشروعة،** التزمت السياسة الخارجية العُمانية بمبدأ اعتماد الحوار، وتعزيز ذلك الحوار بين الأطراف المتنازعة لحل الخلافات بروح الوفاق، فالفكر السياسي العُماني يذهب إلى أن الحوار يجب أن يكون هو اللغة السائدة بين الأجناس والشعوب، وبذلك لا يقر أي شكل من أشكال الحروب واستخدام القوة والسلام الا ما كان دفاعاً عن النفس.

٥- **اعتماد منهجية التخطيط المسبق في واقعها التطبيقي والعلمي**، ويتم ذلك ضمن أسس انطلقت من الالتزام بما رسمته الدولة لنفسها من خطط، أهمها ضرورة التوجه نحو التعاون وبناء علاقات صداقة مع دول الجوار وبقية دول العالم.

٦- **الواقعية والوضوح والصدق والمصداقية**، وهي من المرتكزات الاساسية للسياسة الخارجية العُمانية في مواقفها العلمية، كذلك امتازت بالقدرة على الرؤية البعيدة لتفاعلات الاحداث والمتغيرات الاقليمية والدولية، وهو ما اعطتها علاقات متوازنة وطيبة مع مختلف الاطراف مكنتها من القيام بدور ايجابي ومرغوب فيه لجهود تحقيق الأمن والسلام والاستقرار على مختلف المستويات العربية الاسلامية أو الدولية.

إلى جانب الدور العُماني النشط على مختلف المستويات الإقليمية، فقد أولى السلطان قابوس اهتماماً عميقاً ومبكراً بالأمم المتحدة بعدّها المنظمة الدولية (الأم) التي تسعى الى تحقيق السلام والأمن الدوليين. فقد امتدت اهتماماته الى دعم جهود منظمة اليونسكو لاستكشاف (طريق الحرير) التاريخية، وكذلك تخصيصه لجائزة دولية (للبيئة) يتم منحها كل عامين من خلال منظمة اليونسكو أيضاً، وهي التي بدأ منحها منذ العام ١٩٩١ فضلاً عن العديد من الاسهامات الأخرى [٧٢].

كما أولى اهتماماً كبيراً وفاعلاً في اجتماعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسعياً للوصل بالتكامل الخليجي الى ما يتجاوب وطموحات أبناء دول المجلس، فقد حرصت السلطنة على تطوير علاقاتها بشكل أوسع وأعمق سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى الجماعي على الصعيد العربي والعمل كذلك على دعم جامعة الدول العربية ومساندة جهود تطويرها وإعادة هيكلتها لتستطيع القيام بدورها المأمول ليس فقط على الصعيد السياسي ولكن أيضاً على أسس التعاون والتكامل الاقتصادي العربي وفي مختلف المجالات

الخاتمة والاستنتاجات

في ختام هذا البحث، يمكن القول بأن القيادة السياسية لها دور مهم وفاعل في تحقيق الاستقرار الداخلي للدولة، وذلك من خلال توظيف السياسة الخارجية لخدمة المصالح الداخلية للدولة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لها.

إذ تمكّن السلطان قابوس بن سعيد في تأسيس فِكر سياسي خارجي قائم على الحوار وتوثيق علاقات الصداقة مع مختلف الشعوب واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم الانحياز والواقعية الابتعاد عن الانخراط في المشاكل الإقليمية والدولية والعمليات العسكرية، إذ ساهمت هذه السياسة في الحفاظ على مصالح الدولة الحيوية على المستوى الدولي، فرغم جميع الأحداث والتطورات التي شهدتها التوازنات الدولية في الساحة الدولية في القرن العشرين، إلّا انّ سلطنة عُمان استطاعت عبر دبلوماسية التوازن العُماني توفير الحماية الدولية لهذه المصالح، ذلك أن هذه المصالح عادة ما تتأثر بتوتر العلاقات بين الدول، وبما أن السلطان قابوس عمل على إقامة علاقات دبلوماسية مع دول العالم، والحفاظ على علاقات جيدة مع دول الجوار، والتوسط في النزاعات الإقليمية والدولية، والتعاون مع المنظمات الدولية. فقد استطاع وبنجاح كبير من حماية مصالح الدولة الحيوية.

كما نستنتج ان القيادة السياسية للدولة تحتاج إلى توجيهات ورؤى واضحة في وضع سياسة خارجية تتسم بالواقعية والشفافية وعدم الدخول في نزاعات أو مشاكل دولية وعدم الانحياز والاعتدال والصراحة في الخطاب، وأدوار الوساطة وبناء السلام، جميع هذه العوامل ساعدت على خلق سياسة خارجية لها استقلاليتها في الإدارة والتعامل، وقد نتج عن ذلك، تعزيز الاستقرار الداخلي وزيادة الاهتمام في الشؤون الداخلية.

هوامش البحث

(١) مازن إسماعيل الرمضاني، ''في التخطيط السياسي الخارجي: دراسة نظرية،'' مجلة الحقوقي، بغداد، العددان (١-٢)، ١٩٧٨، ص ٢١.

(٢) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٥.

(٣) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران، عمّان، ٢٠١١، ص٤٧.

(٤) محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص٧١.

(٥) قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة، عمّان، ٢٠١٢، ص٤٠٨.

John E. Peterson, Oman in the Twentieth Century, Routledge, London, 2016, pp. 151-155.

(٧) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، الدار المصري، بيروت، ١٩٧١، ص٨-١٠.

(٨) غابريل إيه الموند و جي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر -نظرة عالمية-، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية، عمّان، ١٩٩٨، ص٤٤.

(٩) '' ماذا قال السلطان قابوس للصحفيين؟،'' موقع عُمان اليوم، ١٨ فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط، https://www.omandaily.om/، تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/١/١٤.

(١٠) '' حديث السلطان قابوس لمجلة آخر ساعة المصرية اغسطس ١٩٧٤،'' موقع السلطان قابوس، متاح على الرابط: https://www.sultanqaboos.net/art/s/289، تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/١/١٤.

(١١) ''حوار أجرته جريدة النهار اللبنانية مع السلطان قابوس في أغسطس ١٩٧٠،'' موقع عُمان اليوم،، ١٨ فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط، https://www.omandaily.om/، تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/١/١٤.

(١٢) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد ومحمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٩، ص٨٣.

(١٣) صبحي سلمان، سلطنة عُمان بين الحاضر والماضي، دار الفجر، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٥١.

(١٤) '' أول مقابلة صحفية مع جريدة الوطن العمانية في ٨ أبريل ١٩٧١،'' موقع السلطان قابوس، متاح على الرابط: https://www.sultanqaboos.net/art/s/281، تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/١/١٨.

(١٥) علي حمزة عباس، ''ملامح وتوجهات السياسة الخارجية العُمانية في سبعينيات القرن العشرين،'' مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ٢٠٢٠، ص٦٩٦.

(١٦) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مصدر سابق، ص٣١٨.

(١٧) سعد أبو دية، ''السياسة الخارجية العُمانية (١٩٧٠-٢٠٠٥) الضوابط والمقومات،'' أعمال المؤتمر العلمي الرابع: علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٧، ص١٧٧-١٧٨.

(١٨) وزارة الإعلام وشؤون الشباب، عمان ٨١، وزارة الاعلام وشؤون الشباب، سلطنة عُمان، ١٩٨١، ص٢٩؛ وزارة الإعلام، عُمان ٨٦، وزارة الإعلام، سلطنة عُمان، ١٩٨٦، ص٢٩.

(١٩) وزارة الإعلام، كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ١٩٧٠-٢٠١٥، وزارة الإعلام، مسقط، ٢٠١٥. ، ص٣٠٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص١٣٦.

(٢١) ''حديث السلطان قابوس لمجلة (تايم) الشرق الاوسط ديسمبر ١٩٧٩،'' موقع سلطان قابوس، متاح على الرابط: https://www.sultanqaboos.net/art/s/298، تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/١/١٨.

(٢٢) '' حديث السلطان قابوس لمجلة (درع الوطن) يوليو ١٩٧٣، موقع السلطان قابوس، متاح على الرابط: https://www.sultanqaboos.net/art/s/286، تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/١/١٨.

(٢٣) وزارة الاعلام، عُمان ٩٧، وزارة الاعلام، سلطنة عُمان، ١٩٩٧، ص١٣٤.

(٢٤) كلمات وخطب، مصدر سابق، ص٣٤.

(٢٥) المصدر نفسه، ص١٣٦.

(٢٦) سلطان الحطاب، سلطنة وسلطان أمة وقائد قابوس بن سعيد سلطان عُمان، دار العروبة، عمّان، ٢٠١٤، ص٣١-٣٢.

(٢٧) المصدر نفسه، ص١٥٢.

(٢٨) مروان عوني كامل و احمد مشعان النجم، ''مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ظل أحداث الربيع العربي والازمة الخليجية،'' مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، بغداد، العدد (٦٢)، ٢٠٢٠، ص٢٠٣.

(29) J.B Kelly, Eastern Arabian Frontiers, Faber and Faber, London, 1964, p142.

(٣٠) رائد عباس فاضل الشمري، ''الأزمة الحدودية بين عمان والمملكة العربية السعودية حول واحة البريمي والموقف البريطاني منها ١٩٥٢-١٩٥٥،'' مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق، المجلد (٤)، العدد (٢)، آيار ٢٠١١، ص١٣٢-١٣٥.

(31) Hossein Askari, Conflicts in the Persian Gulf: Origins and Evolution, Palgrave Macmillan, 2013, p. 108.

(32) John E. Peterson, Oman in the Twentieth Century, Op. Cit, pp. 204-205.

(33) Badr M. Alhinai, Oman's Negotiation Behavior: A Strategy for Border Conflict Resolution, Doctor PhD dissertation, George Mason University, Virginia, 2004, pp. 131-135, 158, 191.

(٣٤) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٨٠.

(٣٥) ''الدورة الثالثة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين،'' المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، ٩-١١ نوفمبر ١٩٨٢، متاح على الرابط: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/Pages/Thefinalstatementforthethirdse2.aspx ، شوهد بتاريخ: ٢٠٢٣/٢/١٠.

(٣٦) سلطان الحطاب، سلطنة وسلطان أمة وقائد قابوس بن سعيد سلطان عُمان، دار العروبة، عمّان، ٢٠١٤، ص٤٠.

(٣٧) كلمات وخطب، ص١٠٢.

(٣٨) صباح كزيز و سليم بوسكين، ''توجهات السياسة العمانية تجاه القضايا الإقليمية وانعكاساتها على منظومة مجلس التعاون الخليجي،'' مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، العدد (١)، أكتوبر ٢٠١٧، ص١٧٩.

(٣٩) غانم محمد صالح، الخليج العربي: التطورات السياسية والنظم والسياسات، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص٨٣-٨٥.

(٤٠) ابراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤، ص١٠٨ – ١٠٩.

(٤١) فاضل حسن كطافة الياسري ، العراق وموقعه المجاور لإيران دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية تربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٦ ، ص ١٣١.

(٤٢) احمد تاج الدين وآخرون ، التقرير الايراني: ايران وتطورات الشأن الداخلي من الثورة الى اسلحة الدمار الشامل ،مركز المحروسة، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، الجزء (٢)، ص ٤٠٦.

(43) Christopher Harmer, ''Iranian Naval and Maritine strategy'' ,Middle east security report, The Institute for the study of war ,United States of America, 2013 P19.

(٤٤) ريان ذنون العبّاسي، ''العلاقات الإيرانية– العُمانية في مجال المياه،'' مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين، العراق، العدد (٦٩)، ٢٠٢٢، ص٢٣٠.

(٤٥) سعيد مجيد دحدوح، النظام السياسي في سلطنة عُمان، دار المسلة، بغداد، ٢٠٢٢، ص٤٥٠–٤٥٦.

(٤٦) وئام غانم، ''عُمان ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية،'' دورية قلعة التاريخ، سلطنة عُمان، العدد (٧)، يونيو ٢٠١٨، ص٩.

(٤٧) جريدة الأهرام في ١٩٨٥/١/٢٠، ص٣.

(٤٨) ''حوار أجرته جريدة البلاد السعودية مع السلطان قابوس بتاريخ ١٩٨٧/١/٧، اثير عُمان،'' متاح على الرابط: https://www.atheer.om/archives/12204 ، تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/١/١٨.

(٤٩) وحدة الرصد والتحليل، ''العلاقات السعودية العُمانية أبعاد التقارب وانعكاساته على المنطقة،'' مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، ٢٧ يوليو ٢٠٢١، ص٦.

(٥٠) ''واقع محضر تأسيسه بحضور خادم الحرمين والسلطان.. تعرّف على أهداف مجلس التنسيق السعودي العُماني،'' صحيفة سبق الإلكترونية، ١١ يوليو ٢٠٢١، متاح على الرابط: https://sabq.org/saudia/cwxtgf ، شوهد بتاريخ: ٢٠٢٣/١/٢٠.

(51) Susan L. Douglas and Aisa Martinez, The United States in Global History Nineteenth-Century American Merchants in the Indian Ocean: Voyage of the Peacock and the Treaty of Friendship with the Sultan of Muscat, Courtesy of the Sultan Qaboos Cultural Center, P. 14.

(٥٢) عبير خليل إبراهيم، ''المصالح والنشاطات الأمريكية في منطقة الخليج العربي منذ القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين،'' مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، العراق، المجلد (١٢)، العدد (٣)، ٢٠٢٢، ص١٢٥.

(٥٣) وندل فيليبس، تاريخ عُمان، ترجمة: محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ١٩٨٣، ص١١٨.

(٥٤) عبد الله سراج عمر منسي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه عُمان فيما بين الحربين العالميتين ١٩١٩–١٩٣٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٩٩١، ص٤٠٠.

(٥٥) ريتشارد ستيفنس، '' استعراض لبداية العلاقة الأمريكية التجارية والقنصلية مالعدد سلطنة مسقط عمان ١٨٣٣ – ١٨٥٦،'' مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، الكويت، العدد (١١)، ١٩٧٧، ص١٢٥.

(٥٦) زهير قاسم محمد السامرائي، ''السياسة الأمريكية تجاه عُمان بعد قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨–١٩٨١،'' مجلة سر من رأى، كلية التربية – جامعة سامراء، العراق، المجلد (٩)، العدد (٣٤)، تموز ٢٠١٣، ص١٩٥.

(٥٧) هاني عبيد زباري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الخليج العربي (١٩٨١–٢٠٠١)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، ٢٠١٣، ص٤٢.

(58) Hussain Al Bahrna, The Legal Status of the Arabian Gulf States, University of Manchester, Manchester 1968, pp55-56.

(٥٩) ذو الفقار جميل جاسم الربيعي، الامتيازات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٣، ص١١٦.

(60) ''Joint Statement on the U.S.-Oman Strategic Dialogue,'' U.S Department of State, 8 November 2022, Retrieved from: https://www.state.gov/joint-statement-on-the-u-s-oman-strategic-dialogue/, Last visited: 2/2/2023.

(٦١) صبا حسين مولي، ''العلاقات الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٨١-١٩٩٩،'' مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد (٣٢)، ٢٠١٠، ص١٤٦.

(62) Mark .N. Katz , ''Assessing the political stability of Oman,'' Middle East review of international affairs, Global Research in International Affairs Center, Volume (8) , Number (3) September 2001, P.114.

(٦٣) طيبة خلف عبد الله و باسمة عبد العزيز عثمان، ''العلاقات العُمانية- السوفيتية ١٩٧٠-١٩٨٦،'' مجلة آداب البصرة، جامعة البصرة، العراق، المجلد (١)، العدد (٥٤)، ٢٠١٠، ص٣١-٣٢.

(64) Hashim S. H. Behbehani, China's foreign policy in the Arab world 1955-1975, Kegan Paul International, London, 1981, p. 187.

(65) Calvin H. Allen, Oman : the modernization of the sultanate, Westview Press: Croom-Helm, London, 1987.

(٦٦) جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد في عُمان وشرق إفريقيا، مركز زايد للتراث والتاريخ، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠، ص ٤٣٧.

(٦٧) جريدة الأهرام، مصدر سابق.

(٦٨) ''حديث السلطان قابوس لصحيفة (أخبار الخليج) البحرينية ديسمبر ١٩٨٨،'' موقع السلطان قابوس، متاح على الرابط: https://www.sultanqaboos.net/art/s/322، تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/١/١٢.

(٦٩) مفيد الزيدي، ''العلاقات بين العراق وسلطنة عُمان ٢٠٠٣-٢٠٢٠ وفرص المستقبل،'' دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (٤٥)، ٢٠٢٢، ص٢٠.

(70) Lassa Oppenheim, Hersch Lauterpachat, International Law, University of Edinburgh, London, 1967, Vol.1, P.305.

(٧١) علي اكبر احمد حسين، العلاقات الإيرانية – العُمانية بعد عام ١٩٧٩ وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٩، ص ١٢٩-١٣٠؛ ايمن عبد الكريم حسين، ''عُمان ومواقفها الإقليمية''، مصدر سابق، ص٤٣-٤٦.

(٧٢) وزارة الإعلام، مسيرة الخير، وزارة الإعلام، سلطنة عُمان، ٢٠١٠، ص ٧١.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

أ- الكتب العربية والمترجمة

١. ابراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤.

٢. احمد تاج الدين وآخرون ، التقرير الايراني: ايران وتطورات الشأن الداخلي من الثورة الى اسلحة الدمار الشامل ،مركز المحروسة، القاهرة ، ٢٠٠٩.

٣. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران، عمّان، ٢٠١١.

٤. جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد في عُمان وشرق إفريقيا، مركز زايد للتراث والتاريخ، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠ .

٥. رعد محمود البرهاوي، السياسة العُمانية تجاه إيران في عهد السلطان قابوس ١٩٧٠-٢٠١٧، دار دجلة، عمّان.

٦. سعيد مجيد دحدوح، النظام السياسي في سلطنة عُمان، دار المسلة، بغداد، ٢٠٢٢.

٧. سلطان الحطاب، سلطنة وسلطان أمة وقائد قابوس بن سعيد سلطان عُمان، دار العروبة، عمّان، ٢٠١٤.
٨. صبحي سلمان، سلطنة عُمان بين الحاضر والماضي، دار الفجر، القاهرة، ٢٠١٥.
٩. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
١٠.ضاري سرحان الحمداني، العلاقات الإيرانية – العُمانية منذ العام ١٩٧٠، في: مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة، مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٩.
١١.غابريل إيه الموند و جي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر –نظرة عالمية–، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية، عمّان، ١٩٩٨.
١٢.غانم محمد صالح، الخليج العربي: التطورات السياسية والنظم والسياسات، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.
١٣.غلام رضا بخاتي، التاريخ الإيراني المعاصر إيران في العصر البهلوي، ترجمة: عبد الرحيم الحمراني، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، إيران، ٢٠٠٨.
١٤.قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة، عمّان، ٢٠١٢.
١٥.لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد ومحمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٩.
١٦.محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.
١٧.محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، الدار المصري، بيروت، ١٩٧١.
١٨.نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.
١٩.نصير حسن عاروري، امريكا الخصم والحكم : دراسة توثيقية في (عملية السلام) ومناورات واشنطن منذ ١٩٦٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.
٢٠.وحدة الرصد والتحليل، ''العلاقات السعودية العُمانية أبعاد التقارب وانعكاساته على المنطقة،'' مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، ٢٧ يوليو ٢٠٢١.
٢١.وزارة الإعلام وشؤون الشباب، عُمان (٧٩، ٨٠، ٨١) وزارة الإعلام وشؤون الشباب، سلطنة عُمان.
٢٢.وزارة الإعلام، عُمان (٨٦، ٩٧)، وزارة الإعلام، سلطنة عُمان،.
٢٣.وزارة الإعلام، كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ١٩٧٠–٢٠١٥، وزارة الإعلام، مسقط، ٢٠١٥.
٢٤.وزارة الإعلام، مسيرة الخير، وزارة الإعلام، سلطنة عُمان، ٢٠١٠.
٢٥.وندل فيليبس، تاريخ عُمان، ترجمة: محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ١٩٨٣.

ب– الدوريات

١. إسماعيل احمد ياغي، ''العلاقات البريطانية العُمانية في القرن التاسع عشر،'' مجلة الدارة، دارة الملك عبد العزيز، السعودية، المجلد (٦)، العدد (٣)، أبريل ١٩٨١.
٢. رائد عباس فاضل الشمري، ''الأزمة الحدودية بين عمان والمملكة العربية السعودية حول واحة البريمي والموقف البريطاني منها ١٩٥٢–١٩٥٥،'' مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق، المجلد (٤)، العدد (٢)، آيار ٢٠١١.
٣. ريان ذنون العبّاسي، ''العلاقات الإيرانية– العُمانية في مجال المياه،'' مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين، العراق، العدد (٦٩)، ٢٠٢٢.

٤. ريتشارد ستيفنس، '' استعراض لبداية العلاقة الأمريكية التجارية والقنصلية مالعدد سلطنة مسقط عمان ١٨٣٣ – ١٨٥٦،'' مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، الكويت، العدد (١١)، ١٩٧٧.
٥. زهير قاسم محمد السامرائي، ''السياسة الأمريكية تجاه عُمان بعد قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨–١٩٨١،'' مجلة سر من رأى، كلية التربية – جامعة سامراء، العراق، المجلد (٩)، العدد (٣٤)، تموز ٢٠١٣.
٦. سعد أبو دية، ''السياسة الخارجية العُمانية (١٩٧٠–٢٠٠٥) الضوابط والمقومات،'' أعمال المؤتمر العلمي الرابع: علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٧.
٧. صبا حسين مولي، ''العلاقات الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٨١–١٩٩٩،'' مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد (٣٢)، ٢٠١٠.
٨. صباح كزيز و سليم بوسكين، ''توجهات السياسة العمانية تجاه القضايا الإقليمية وانعكاساتها على منظومة مجلس التعاون الخليجي،'' مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، العدد (١)، أكتوبر ٢٠١٧.
٩. طيبة خلف عبد الله و باسمة عبد العزيز عثمان، ''العلاقات العُمانية– السوفيتية ١٩٧٠–١٩٨٦،'' مجلة آداب البصرة، جامعة البصرة، العراق، المجلد (١)، العدد (٥٤)، ٢٠١٠.
١٠.عبد الله إبراهيم علي التركي، ''العلاقات العُمانية الفرنسية في عهد السلطان سعيد بن سلطان،'' مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد (١٤)، ٢٠٠٦.
١١.عبير خليل إبراهيم، ''المصالح والنشاطات الأمريكية في منطقة الخليج العربي منذ القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين،'' مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، العراق، المجلد (١٢)، العدد (٣)، ٢٠٢٢.
١٢.علي حمزة عباس، ''ملامح وتوجهات السياسة الخارجية العُمانية في سبعينيات القرن العشرين،'' مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ٢٠٢٠.
١٣.عيسى بن محمد الفارسي، ''العلاقات العُمانية الامريكية ١٨٣٣–١٩١٦،'' حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، المجلد (٤٤)، العدد (٢)، أبريل ٢٠١٦.
١٤.مازن إسماعيل الرمضاني، ''في التخطيط السياسي الخارجي: دراسة نظرية،'' مجلة الحقوقي، بغداد، العددان (١–٢)، ١٩٧٨.
١٥.محمد صالح المسفر، ''التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي،'' المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، قطر، العدد (٩)، ١٩٩٨.
١٦.مروان عوني كامل و احمد مشعان النجم، ''مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ظل أحداث الربيع العربي والازمة الخليجية،'' مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، بغداد، العدد (٦٢)، ٢٠٢٠.
١٧.مصطفى جاسم حسين و علي اكبر احمد حسين، ''الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية – العمانية،'' المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (٤١–٤٢)، ٢٠١٩.
١٨.مفيد الزيدي، ''العلاقات بين العراق وسلطنة عُمان ٢٠٠٣–٢٠٢٠ وفرص المستقبل،'' دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (٤٥)، ٢٠٢٢.
١٩.وئام غانم، ''عُمان ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية،'' دورية قلعة التاريخ، سلطنة عُمان، العدد (٧)، يونيو ٢٠١٨.

ج– الرسائل والأطاريح الجامعية

١. ذو الفقار جميل جاسم الربيعي، الامتيازات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ والتراث العلمي، بغداد.

٢. عبد الله سراج عمر منسي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه عُمان فيما بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٩٩١.
٣. علي اكبر احمد حسين، العلاقات الإيرانية – العُمانية بعد عام ١٩٧٩ وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٩، ص ١٢٩-١٣٠.
٤. فاضل حسن كطافة الياسري ، العراق وموقعه المجاور لإيران دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية تربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٦.
٥. هاني عبيد زباري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الخليج العربي (١٩٨١-٢٠٠١)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، ٢٠١٣.

د- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

١. '' أول مقابلة صحفية مع جريدة الوطن العمانية في ٨ أبريل ١٩٧١،'' موقع السلطان قابوس، متاح على الرابط: https://www.sultanqaboos.net/art/s/281.
٢. '' حديث السلطان قابوس لمجلة (درع الوطن) يوليو ١٩٧٣، موقع السلطان قابوس، متاح على الرابط: https://www.sultanqaboos.net/art/s/286.
٣. '' حديث السلطان قابوس لمجلة آخر ساعة المصرية اغسطس ١٩٧٤،'' موقع السلطان قابوس، متاح على الرابط: https://www.sultanqaboos.net/art/s/289.
٤. '' ماذا قال السلطان قابوس للصحفيين؟،'' موقع عُمان اليوم، ١٨ فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط، https://www.omandaily.om/.
٥. ''الدورة الثالثة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين،'' المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، ٩-١١ نوفمبر ١٩٨٢، متاح على الرابط: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/Pages/Thefinalstatementforthethirdse2.aspx.
٦. ''حديث السلطان قابوس لصحيفة (أخبار الخليج) البحرينية ديسمبر ١٩٨٨،'' موقع السلطان قابوس، متاح على الرابط: https://www.sultanqaboos.net/art/s/322.
٧. ''حديث السلطان قابوس لمجلة (تايم) الشرق الاوسط ديسمبر ١٩٧٩،'' موقع سلطان قابوس، متاح على الرابط: https://www.sultanqaboos.net/art/s/298.
٨. ''حوار أجرته جريدة البلاد السعودية مع السلطان قابوس بتاريخ ١٩٨٧/١/٧، اثير عُمان،'' متاح على الرابط: https://www.atheer.om/archives/12204.
٩. ''حوار أجرته جريدة النهار اللبنانية مع السلطان قابوس في أغسطس ١٩٧٠،'' موقع عُمان اليوم،، ١٨ فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط، https://www.omandaily.om/.
١٠. ''واقع محضر تأسيسه بحضور خادم الحرمين والسلطان.. تعرّف على أهداف مجلس التنسيق السعودي العُماني،'' صحيفة سبق الإلكترونية، ١١ يوليو ٢٠٢١، متاح على الرابط: https://sabq.org/saudia/cwxtgf.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1.''Joint Statement on the U.S.-Oman Strategic Dialogue,'' U.S Department of State, 8 November 2022, Retrieved from: https://www.state.gov/joint-statement-on-the-u-s-oman-strategic-dialogue.
2.Badr M. Alhinai, Oman's Negotiation Behavior: A Strategy for Border Conflict Resolution, Doctor PhD dissertation, George Mason University, Virginia, 2004.

3. Calvin H. Allen, Oman : the modernization of the sultanate, Westview Press: Croom-Helm, London, 1987.
4. Christopher Harmer, ''Iranian Naval and Maritime strategy'' ,Middle east security report, The Institute for the study of war ,United States of America, 2013.
5. F.Gregory Gause III,''Relations between the Gulf Cooperation Council and the United States,'' Gulf Research Center, 2004.
6. Hashim S. H. Behbehani, China's foreign policy in the Arab world 1955-1975, Kegan Paul International, London, 1981.
7. Hossein Askari, Conflicts in the Persian Gulf: Origins and Evolution, Palgrave Macmillan, 2013.
8. Hussain Al Bahrna, The Legal Status of the Arabian Gulf States, University of Manchester, Manchester 1968.
9. J.B Kelly, Eastern Arabian Frontiers, Faber and Faber, London, 1964 .
10. Jan Morris, Sultan in Oman, Faber and Faber, London, 2000.
11. John E. Peterson, Oman in the Twentieth Century, Routledge, London, 2016.
12. Lassa Oppenheim, Hersch Lauterpachat, International Law, University of Edinburgh, London, 1967.
13. Mark .N. Katz , ''Assessing the political stability of Oman,'' Middle East review of international affairs, Global Research in International Affairs Center, Volume (8) , Number (3) September 2001.
14. Reginald Coupland, East Africa and its invaders, from the earliest times to the death of Seyyid Said in 1856, Russell & Russell, New York, 1965.
15. Susan L. Douglas and Aisa Martinez, The United States in Global History Nineteenth-Century American Merchants in the Indian Ocean: Voyage of the Peacock and the Treaty of Friendship with the Sultan of Muscat, Courtesy of the Sultan Qaboos Cultural Center.